مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

اسم المقال: معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية
اسم الكاتب: عصام حسني الأطرش، محمد محي الدين عساف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8337
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 14:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم القانونية

المجلد 16، العدد 1
شوال 1440 هـ / يونيو 2019 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية

عصام حسني الأطرش

كلية القانون - جامعة الاستقلال

أريحا - فلسطين

محمد محي الدين عساف

كلية العلوم الإنسانية - جامعة الاستقلال

أريحا - فلسطين

تاريخ الاستلام: 2018-03-17 **تاريخ القبول: 2018-05-16**

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة التعرف على معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية والمتعلقة بكل من (الجريمة المعلوماتية ذاتها، والمجني عليه، والتحقيق الجنائي) من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية حيث تكونت العينة من (125) شخص تم اختيارهم بطريقة العينة المتيسرة من مجتمع الدراسة، وقام الباحثان باستخدام أداة الاستبانة لجمع المعلومات حيث تكونت الاستبانة من (26) فقرة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية المتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها كانت بدرجة كبيرة حيث بلغ الوسط الحسابي (3.51)؛ في حين جاءت درجة المعوقات المتعلقة بالمجني عليه بدرجة متوسطة حيث بلغ الوسط الحسابي (3.39)، أما درجة المعوقات المتعلق بالتحقيق الجنائي كانت كبيرة حيث بلغ الوسط الحسابي (3.55)؛ وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثان بعدد من التوصيات أبرزها ضرورة تدريب وتأهيل العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية، وضرورة التنسيق بين الأجهزة الأمنية لمكافحة تلك الجرائم، وتشجيع المواطنين عن الإبلاغ عن الجرائم المعلوماتية، وزيادة وعي المواطنين بمخاطر تلك الجرائم.

الكلمات الدالة: الجرائم المعلوماتية، الأجهزة الأمنية، الضفة الغربية، مكافحة.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 632 6/27/19 11:28 AM

مقدمة:

إن ظاهرة الجرائم المعلوماتية، أو جرائم التقنية العالية، أو جرائم الكمبيوتر والإنترنت، أو الجريمة المعلوماتية ظاهرة إجرامية مستجدة نسبيا بحيث تعاني المجتمعات في الآونة الأخيرة من انتهاك للحقوق والخصوصيات المعلوماتية، وذلك في ظل انتشار الجريمة المعلوماتية، وجاء تطوّر هذا النوع من الجرائم بالتزامن مع التطورات التي تطرأ على التقنيات والتكنولوجيا التي يسرت سبل التواصل وانتقال المعلومات بين مختلف الشعوب والحضارات وسهلت حركة المعاملات، إلا أن هذا التقدم المذهل والمميز لا يخلو من عيوب لأن استخدامه لا يقتصر على الإنسان الخير بل الإنسان الشرير الذي قد يوصف كمجرم لسعيه وراء أطماعه واقتناصه الفرص لتحقيق أغراضه غير المشروعة ، فلم يتوان عن استغلال التقنية لتطوير قدراته الإجرامية باستخدام شبكة المعلوماتية كوسيلة سهلة لتنفيذ العمليات الإجرامية ، مما يلحق ضررا بالآخرين.(عاقلي، 2017)

إن الجرائم المعلوماتية، أو ما يسمى Cyber Crimes هي ظواهر إجرامية تقرع أجراس الخطر لتنبه مجتمعنا عن حجم المخاطر والخسائر التي يمكن أن تنجم عنها، خاصة أنها جرائم ذكية تنشأ وتحدث في بيئة إلكترونية أو بمعنى أدق رقمية، يقترفها أشخاص مرتفعي الذكاء ويمتلكون أدوات المعرفة التقنية، مما يسبب خسائر للمجتمع ككل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. (مرعي، 2016)

وتتشابه الجريمة المعلوماتية مع الجريمة التقليدية في أطراف الجريمة من مجرم ذي دافع لارتكاب الجريمة وضحية والذي قد يكون شخص طبيعي أو شخص اعتباري الذي يمكن أن يكون جاني أو ضحية، وأداة ومكان الجريمة، وهنا يكمن الاختلاف الحقيقي بين نوعي الجريمة ففي الجريمة المعلوماتية الأداة ذات تقنية عالية وأيضا مكان الجريمة الذي لا يتطلب انتقال الجاني إليه انتقالا ماديا ولكن في الكثير من تلك الجرائم فإن الجريمة تتم عن بعد باستخدام خطوط وشبكات الاتصال بين الجاني ومكان الجريمة.(بيومي، 2007)

والمؤسسة الأمنية الفلسطينية واحدة من مؤسسات الدولة التي يقع عليها عبء التصدي لمثل هذه الجرائم بما يتوافر لديها من تخطيط امني، وتدريب بدني، وأجهزة حديثة يكون بمقدورها الوقاية والحد من عظيم هذه الجرائم وتأثيراتها في المجتمع الفلسطيني.

إشكالية الدراسة:

نتيجة للمخاطر والآثار السلبية للجرائم المعلوماتية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني، حيث تهدد استقرار المجتمع وتهدد أمنه، وكونها من الجرائم المستحدثة على المجتمع الفلسطيني والتي بدأت بالظهور بشكل واضح، والتي تحتاج إلى

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 633 6/27/19 11:28 AM

ضرورة مكافحة هذه الجريمة للتغلب على تأثيراتها السلبية على المجتمع، مما أدى إلى ضرورة تدخل الجهات المختصة من خلال إصدار قرار بقانون رقم (16) لسنة 2017 لمكافحة الجرائم المعلوماتية والتي تعتبر خطوة أولى في مكافحة تلك الجرائم.

وما يدل على وجود هذه الجريمة، ما أشارت إليه تقارير الشرطة الفلسطينية التي أكدت أن هناك ارتفاع في معدلات الجريمة المعلوماتية في فلسطين، التي ظهرت بعد التطور التكنولوجي وانتشار خدمة الإنترنت ومواقع التّواصل الاجتماعي، إذ شهدت محافظة الخليل، أكبر محافظات الضفّة سكانا على سبيل المثال، نحو 1020 جريمة إلكترونية في عام 2015، بعد أن كانت 922 جريمة في عام 2014، ونلحظ كذلك حسب ما أفاد به الناطق باسم الشرطة الفلسطينية بأن معدل الجرائم المعلوماتية قد تضاعف بمقدار الضعف في الأعوام ما بين -2015 2016 الأمر الذي تم تأكيده من قبل وحدة الجرائم المعلوماتية التي بدأت عملها بشكل رسمي عام 2015.

ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة في تحديد معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية؟

أسئلة الدراسة:

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية والمتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية؟
- ما معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية والمتعلقة بالمجني عليه من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية؟
- ما معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05) $\alpha \leq$ (نحو معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجهاز، المؤهل العلمي، الرتبة)؟

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 634 6/27/19 11:28 AM

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية في قلة الدراسة وندرتها والتي هدفت إلى تحديد معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية، وبالتالي ستساهم هذه الدراسة في إثراء الأدب النظري والمكتبة الفلسطينية بمثل هذه الموضوعات، أما من الناحية العملية فهي ستساعد الأجهزة الأمنية وأصحاب صنع القرار فيها وخصوصا أقسام الجرائم المعلوماتية في التعرف على المعوقات التي تواجه مكافحة الجرائم المعلوماتية، وبالتالي ستساعدهم في وضع الخطط والسياسات المناسبة لمكافحتها.

أهداف الدراسة:

حاولت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية والمتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية.
- تحديد معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية والمتعلقة بالمجني عليه من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية.
- التعرف على معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية.
- التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجهاز، المؤهل العلمي، الرتبة).

مفهوم الجريمة المعلوماتية:

لم يتطرق قانون الجرائم المعلوماتية الفلسطيني رقم (16) لسنة 2017 إلى تحديد مفهوم دقيق للجرائم المعلوماتية، وإنما حدد العديد من المظاهر والسلوكيات والتي تشكل جرائم إلكترونية وحدد لها العقوبات المناسبة.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 635 6/27/19 11:28 AM

ولكن هنالك العديد من التعريفات الفقهية التي حاولت أن تضع تعريفا دقيقا للجرائم المعلوماتية، وقد انقسم الفقهاء حول ذلك فمنهم من ضيق مفهوم الجريمة المعلوماتية ومنهم من توسع في التعريف، ومن التعريفات التي وضعها انصار الاتجاه الضيق بأنها كل عمل أو امتناع عن عمل يأتيه الإنسان ويحدث أضرارا بمكونات الحاسب المادية والمعنوية وشبكات الاتصال الخاصة به، وتعرف أيضا بأنها كل فعل او امتناع عمدي ينشأ عن الاستخدام غير المشروع للتقنية المعلوماتية ويهدف إلى الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية. (الشهري، 2009)

كما تم تعريف الجريمة المعلوماتية وفقا لهذا الاتجاه بأنها إتيان فعل غير مشروع أو الامتناع العمدي عن أداء فعل واجب الإتيان من خلال استخدام أي وسيلة إلكترونية أو تكنولوجية بشكل غير مشروع يكون من نتيجتها الاعتداء على حق من حقوق الغير شخصية مادية أو معنوية. (الزهراني، 2013)

ومن التعريفات التي وضعها أنصار الاتجاه الي توسع في المفهوم، بأنها النشاط الذي يستخدم فيه التقنية المعلوماتية الرقمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة لتنفيذ الفعل الإجرامي المستهدف. (موسى، 2009)

وعرفت الجريمة المعلوماتية أيضا وفقا لهذا الاتجاه بأنها سلوك غير مشروع أو غير مسموح به فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقل هذه البيانات. (قشقوش،1992)

ويقترح الباحثان مفهوم للجرائم المعلوماتية بأنها أي سلوك يمثل اعتداء على حق يحميه القانون من خلال الوسائل المعلوماتية وبهدف الحصول على منفعة مادية أو معنوية، وهو ما يتفق مع الاتجاه الذي توسع في المفهوم لتوفير الحماية اللازمة ولشموليته لكافة السلوكيات التي يمكن أن تشكل جريمة معلوماتية.

معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية:

هنالك العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجه العاملين في الأجهزة الأمنية والذي تتعلق طبيعة عملهم بالتحري عن الجرائم الجرائم المعلوماتية والكشف عنها، فهنالك معوقات تتعلق بالجريمة المعلوماتية ذاتها، ومعوقات تتعلق بالمجني عليه وترتبط به، ومعوقات مرتبطة بالتحقيق الجنائي.

أولا: معوقات تتعلق بالجريمة المعلوماتية ذاتها

أشار جانب من الفقه (العتيبي، 2016) إلى العديد من المعوقات في مكافحة الجرائم المعلوماتية والتي ربطها بالجريمة المعلوماتية ذاتها، فمنها ما يتعلق بسهولة محو الدليل

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 636 6/27/19 11:28 AM

وتدميره وإخفاؤه في زمن قصير جدا، وإلى افتقار الجريمة المعلوماتية إلى الآثار والدلائل أكثر من الجرائم التقليدية التي تتوفر فيها الدلائل والآثار بشكل أكبر، كما أشار إلى غياب الدليل المرئي المادي والذي يمكن أن يتم فهمه بالقراءة فمعظم الأدلة بحاجة إلى متخصصين لفهمها وتحليلها، وقد أشار جانب آخر (بحر، 1999) إلى العديد من المعوقات فمنها ما يتعلق بصعوبة الوصول إلى الدليل الرقمي لإحاطته بوسائل الحماية الفنية كاستخدام كلمات السر حول مواقع تمنع الوصول إليها، أو ترميزها أو تشفيرها، لإعاقة المحاولات الرامية إلى الوصول إليها، والاطلاع عليها واستنساخها، كما ربطها بالضخامة البالغة لكم المعلومات والبيانات المتعين فحصها، وإمكانية خروجها عن نطاق إقليم الدولة والبعد الجغرافي بين مرتكب الجريمة والضحية.

وأشار جانب اخر (القحطاني، 2014) (بيومي، 2007) إلى معوقات أخرى لمكافحة الجرائم المعلوماتية والتي تتعلق بالجريمة ذاتها، فمنها ما يتعلق بقلة المتخصصين الجنائيين في مجال الجرائم المعلوماتية مقارنة بحجم المعلومات الرقمية، وانتشار التقنية الرقمية، والذي يلزم تطوير التحقيق الجنائي في الجرائم المعلوماتية بشكل مستمر لمتابعة مستجدات التقنية، وضعف الحماية الأمنية للمعلومات الرقمية الهائلة المتوفرة في فضاء العالم الرقمي نظرا لضخامة المعلومات الرقمية واتساعها فوق إمكانيات الحماية الأمنية المتوفرة، وأشار إلى عدم المعرفة بمكونات الجريمة المعلوماتية من قبل بعض الأطراف المعنية.

ثانيا: معوقات مرتبطة بالمجني عليه

أشار كلٌّ من الباحثين (شهوان، 2018) (البقمي، 2009) إلى العديد من المعوقات التي تواجه مكافحة الجريمة المعلوماتية والتي تتعلق بسلوك المجني عليه، حيث تعد التقنية المستخدمة في نظم المعلومات مجال استثمار لذا تتسابق الشركات في تبسيط الإجراءات، وتسهيل استخدام البرامج والأجهزة وملحقاتها، وزيادة المنتجات واقتصار تركيزها على تقديم الخدمة وعدم التركيز على الجانب الأمني، وأشارا إلى عدم إدراك خطورة الجرائم المعلوماتية من قبل المسؤولين بالمؤسسات، وإغفال جانب التوعية لإرشاد المستخدمين إلى خطورة الجرائم المعلوماتية.

كما اعتبر جانب من الفقهاء (الزارع، 2014) (شهوان، 2018) أن الإحجام عن الإبلاغ من أهم وأخطر المشكلات التي تتعلق بعملية الإبلاغ عن الجرائم المعلوماتية، حيث يحجم البعض عن إبلاغ السلطات المختصة عن الجرائم التي ارتكبت بحقهم، خاصة المؤسسات والشركات التجارية حتى في الدول المتقدمة من الناحية التقنية والتي ترتفع فيها معدلات هذا النوع من الجرائم.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 637 6/27/19 11:28 AM

ويمكن أن يعزى إحجام البعض عن الإبلاغ لعدة أسباب:

- قد يحجم بعض الأفراد ومديري الأنظمة الحاسوبية ومسؤولي الشركات عن الإبلاغ عن جرائم وقعت وتم اكتشافها، نتيجة لعدم إدراكهم لأن مثل هذه الأفعال والهجمات تعتبر جرائم يمكن معاقبة مرتكبيها بموجب التشريعات والأنظمة المطبقة ضمن إقليم الدولة أو المطبقة دوليا. (Goodman، 2001)
- خشية الجهات التي وقعت عليها الجرائم المعلوماتية، خاصة المؤسسات والشركات المالية من أن يؤثر انتشار خبر الحادث في سمعتها ومصداقيتها وموقفها في السوق، وثقة السوق في قدرتها، وقد يكون مقصدهم من ذلك استقرار حركة التعامل الاقتصادي بالنسبة لهم. (رستم، 2000)
- خشية المؤسسات والشركات التجارية من أن تؤدي أعمال التحقيق التي تقوم بها الشرطة إلى احتجاز حواسيبها أو تعطيل شبكاتها لفترة طويلة، مما قد يتسبب في زيادة خسائرها المالية. (Cowens&Miora، 2002) ، والواقع أنه في بعض الأحيان قد تتسبب إجراءات التحقيق الخاطئة في خسائر مادية تفوق تلك التي تسبب فيها الجريمة في المقام الأول. (Stephenson، 2000)
- بعض الضحايا قد تساوره الشكوك حول مقدرة رجال إنفاذ القانون على التعامل مع الجرائم المعلوماتية، بسبب اعتقادهم بعدم توفر الخبرة الفنية لدى رجل الضبط أو المحقق أو عدم توفر المعدات والتجهيزات اللازمة للتحقيق في هذا النوع من الجرائم. (Goodman،2001)
- الرغبة في إخفاء الأسلوب الذي ارتكبت به الجريمة لكي لا يتم تقليده من الآخرين مستقبلا. (الحقباني، 2013)
- قد يكون بعض هذه الجرائم محدود الأثر، مما يدفع بعدم الإبلاغ عنها. (القحطاني، 2014)
- قد يكون الإفصاح عن التعرض لجريمة إلكترونية من شانه حرمان شخص من خدمات معينة تتعلق بالنظام المعلوماتي، كأن تبلغ الفتاة عن تعرضها للابتزاز الإلكتروني مما يؤدي إلى إمكانية حرمانها من استخدام الإنترنت.(المويشير، 2012)
- بعض الجرائم المعلوماتية ترتبط بجرائم أخلاقية، لذا يحجم المجني عليه من الإبلاغ اتقاء للفضيحة والعار.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 638 6/27/19 11:28 AM

ويرى الباحثان ضرورة قيام الأجهزة المعنية والمختصة بنشر الوعي بين المواطنين حول مخاطر الجرائم المعلوماتية وتأثيراتها السلبية على الأفراد وعلى المجتمع، وضرورة قيام المواطنين بالإبلاغ عن الجرائم المعلوماتية، حيث من الممكن أن تقوم الأجهزة الأمنية بنشر الوعي من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة سواء كانت حكومية أم مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لأهمية الإبلاغ عن الجرائم المعلوماتية.

ثالثا: معوقات تتعلق بالتحقيق الجنائي

أشار كلا من (العتيبي، 2016) (الحسيناوي، 2009) إلى المعوقات التي تتعلق بالتحقيق الجنائي، فهنالك معوقات تتعلق بالنواحي الفنية، كنقص المهارة الفنية المطلوبة للتحقيق في الجرائم المعلوماتية ونقص المهارة في استخدام الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت، وعدم توفر المعرفة بأساليب ارتكاب الجرائم المعلوماتية، وقلة الخبرة في مجال التحقيق في الجرائم المعلوماتية، وضعف المعرفة باللغة الانجليزية، لا سيما وأن للعاملين في مجال الحاسب الآلي والإنترنت مصطلحات علمية خاصة أصبحت تشكل الطابع المميز لمحادثاتهم وأساليب التفاهم معهم، كما أشار (الحقباني، 2013) إلى معوقات تتعلق بتنوع المجالات التقنية وتوسعها بكل تسارع ودخولها في جميع مناحي الحياة، والتي يحتاج كل نوع من هذه المجالات التقنية إلى إجراءات تحقيق جنائي مختلفة، وأشار إلى المعوقات التي تتعلق بقلة البرامج والأدوات التقنية المخصصة للمساعدة في عملية التحقيق الجنائي مقارنة بالتطور الهائل والسريع للتقنية، أما (الحلبي، 2011) و(ممدوح، 2009) فقد اعتبرا بعض هذه المعوقات راجعةً إلى شخصية المحقق مثل الخوف من استخدام جهاز الحاسب الآلي والخوف من استخدام شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بمتابعة المستجدات في مجال الجرائم المعلوماتية، كما اعتبر من المعوقات في مكافحة الجرائم المعلوماتية عدم وجود وحدة تحقيق أو قسم خاص متفرغة للتحقيق في الجرائم المعلوماتية، كما أشار إلى ارتفاع تكاليف جمع الأدلة فالخبراء والمختصين في ضبط واستخلاص الأدلة الرقمية من الحاسبات وأجهزة تقنية المعلومات يطالبون بمبالغ مالية نظير قيامهم بذلك.

ويرى الباحثان ضرورة تدريب العاملين في وحدات وأقسام الجرائم المعلوماتية على المستجدات الحديثة في هذا المجال، وتأهيلهم وفق أحدث البرامج والآليات التي تستخدم في مكافحة الجرائم المعلوماتية، وضرورة تزويد أقسام مكافحة الجرائم المعلوماتية الأجهزة الأمنية بالإمكانيات المادية، حيث تتطلب هذه الأقسام أجهزة وبرامج حديثة، حيث تحتاج تلك الأجهزة إلى مبالغ مالية مكلفة نسبيا.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 639 6/27/19 11:28 AM

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية

أجرى العتيبي (2016) أطروحة دكتوراه بعنوان **(دور التحريات والبحث الجنائي في الكشف عن الجرائم المعلوماتية)**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحريات والبحث الجنائي في الكشف عن الجرائم المعلوماتية، وقد تمثل مجتمع الدراسة في الضباط العاملين في إدارات التحريات والبحث الجنائي بشرطة منطقة مكة المكرمة، وقد بلغ عددهم (48) ضابط ، بالإضافة إلى عينة عشوائية عنقودية من القضايا المعلوماتية في شرطة جدة بلغ عددها (150) قضية، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي بأسلوبي المسح الاجتماعي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان موافقة أفراد مجتمع الدراسة على أن دور التحريات في الكشف عن الجرائم المعلوماتية ضعيف، وموافقة أفراد مجتمع الدراسة على أن دور التسجيل الجنائي في الكشف عن الجرائم المعلوماتية جيد، وموافقة أفراد مجتمع الدراسة وبشدة على ضرورة وجود مهارات تقنية لازمة للكشف عن الجرائم المعلوماتية، ووجود صعوبات تواجه التحريات والبحث الجنائي عند الكشف عن الجرائم المعلوماتية، ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحثان ضرورة العمل على تأهيل وتدريب ضباط التحريات والبحث الجنائي، واستحداث فهارس ووحدات تتعلق بالجريمة المعلوماتية في أقسام التسجيل الجنائي بإدارات التحريات والبحث الجنائي، وضرورة دعم الإدارات بضباط حاصلين على مؤهلات علمية في مجال علوم وهندسة الحاسب الآلي وأجهزة تقنية المعلومات وشبكة الاتصالات.

أجرى الزارع (2014) دراسة بعنوان **(الركن المادي في الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي: دراسة تأصيلية)**، حيث هدفت هذه الدراسة للتعرف على ماهية الركن المادي في الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي بطريقته العلمية التي تجمع بين الاستقرائية والاستنتاجية، والتطرق إلى منهج التحليل والتأصيل، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان أن الاعتداء الذي يقع على البيانات بالتعديل أو الحذف أو الإضافة في العالم الافتراضي هي تحاكي نفس مسرح الجرائم التقليدية التي تقع في العالم الواقعي، باختلاف المسرح الذي تقع فيه الجريمة، والسلوك الإجرامي لكل جريمة في الجرائم المعلوماتية لها صور متعددة للنشاط الإجرامي فيها، فكل جريمة لها طابعها الخاص، ومن أهم التوصيات التي يوصي بها الباحثان العمل على سرعة استصدار لائحة تنفيذية لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لضمان دقة تنفيذه وعدم التوسع فيه، وتوضيح صور السلوك الجرمي في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بطريقة تكفل فهمها من قبل الأجهزة التنفيذية والقضائية وأفراد المجتمع.

1-16 .indd 640 6/27/19 11:28 AM

أجـرى القحطانـي (2014) دراسـة بعنـوان **(تطويـر مهـارات التحقيـق الجنائـي فـي مواجهـة الجرائـم المعلوماتيـة)**، وهدفـت هـذه الدراسـة إلـى تحديـد الطـرق التـي تسـاعد فـي تطويـر المهـارات الأساسـية لـدى المحققيـن فـي هيئـة التحقيـق والادعـاء العـام للتحقيـق الجنائـي فـي مواجهـة الجرائـم المعلوماتيـة، وقـد تكـون مجتمـع الدراسـة مـن المحققيـن فـي هيئـة التحقيـق والادعـاء العـام بمدينـة الريـاض والبالـغ عددهـم (256) وتـم أخـذ عينـة عشـوائية تناسـبية عددهـا (156) محققـا، وقـد اسـتخدم الباحثـان المنهـج الوصفـي حيـث اعتمـد الباحثـان الاسـتبانة كأداة لجمـع المعلومـات.

ومـن اهـم النتائـج التـي توصـل إليهـا الباحثـان أن أفـراد عينـة الدراسـة موافقـون بدرجـة عاليـة علـى مـدى توفـر مهـارات محققـي هيئـة التحقيـق والادعـاء العـام للتحقيـق الجنائـي فـي الجرائـم المعلوماتيـة، وأن أفـراد عينـة الدراسـة موافقـون بدرجـة عاليـة علـى معوقـات تطويـر مهـارات التحقيـق، وموافقـون بشـدة علـى سـبل تطويـر مهـارات محققـي هيئـة التحقيـق والادعـاء العـام، وقـد أوصـى الباحثـان بمجموعـة مـن التوصيـات أبرزهـا تهيئـة البيئـة التدريبيـة المناسـبة لمحققـي هيئـة التحقيـق والادعـاء العـام، وضـرورة عقـد دورات متقدمـة فـي الجرائـم المعلوماتيـة، والاسـتفادة مـن الخبـرات والتجـارب الناجحـة فـي الـدول المتقدمـة، وتطويـر المناهـج فـي الكليـات والمعاهـد الأمنيـة لتواكـب تطـورات تقنيـة المعلومـات فـي مواجهـة الجرائـم المعلوماتيـة.

أجـرى الزهرانـي (2013) دراسـة بعنـوان **(أنظمـة الجرائـم المعلوماتيـة فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي)**، وهدفـت هـذه الدراسـة إلى طـرح مشـروع لتوحيد أنظمـة الجرائـم المعلوماتية فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وقـد اسـتخدم الباحثـان المنهـج الوصفـي الاسـتقرائي مـن خـلال تحليـل النصـوص الشـرعية والمـواد القانونيـة، ومـن أهـم النتائـج التـي توصـل إليهـا الباحثـان اختـلاف دول مجلـس التعـاون الخليجـي علـى تعريـف وتكييـف الجرائـم المعلوماتيـة، والفـروق الشاسـعة فـي العقوبـة علـى الجرائـم المعلوماتيـة وأثـر ذلـك فـي أمـن دول المجلـس بوجـه عـام وفـي الأمـن المعلوماتـي بشـكل خـاص، وأن العقوبـات التـي تصدرهـا بعـض الـدول غيـر رادعـة، وأن بعـض الـدول لـم تطـور منظومـة الأمـن الخاصـة بالجرائـم المعلوماتيـة، وقـد أوصـى الباحثـان بعـدد مـن التوصيـات أبرزهـا حجـم الضـرر للجرائـم المعلوماتيـة يتطلـب وضـع نظـام يتعلـق بالجرائـم المعلوماتيـة فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وضـرورة اسـتفادة دول مجلـس التعـاون الخليجـي مـن الاتفاقـات الخاصـة بالجرائـم المعلوماتيـة وأهمهـا الاتفاقيـة الأوروبيـة المسـماة باتفاقيـة (بودبسـت) التـي تعتبـر الأفضـل.

أجـرى الحقبانـي (2013) دراسـة بعنـوان **(مهـارات البحـث والتحقيـق فـي الجرائـم المعلوماتيـة لـدى ضبـاط شـرطة مدينـة الريـاض)**، وهدفـت هـذه الدراسـة إلـى التعـرف علـى مـدى توافـر المهـارات اللازمـة للبحـث والتحقيـق فـي الجرائـم المعلوماتيـة لـدى ضبـاط شـرطة مدينـة الريـاض، وقـد تكـون مجتمـع الدراسـة مـن الضبـاط العامليـن بشـرطة مدينـة الريـاض

1-16 .indd 641 6/27/19 11:28 AM

والبالغ عددهم (150) ضابط، وتم تطبيق الدراسة على عينة مقدارها (140) ضابطا، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي عن طريق مدخل المسح الاجتماعي، وتمثل الاستبانة الأداة لهذه الدراسة، وقد توصل الباحثان إلى عدد من النتائج أبرزها أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على توافر المهارات العامة اللازمة للبحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية بدرجة متوسطة، وان أفراد مجتمع الدراسة يوافقون بشدة على وجود معوقات تحد من تطوير مهارات البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية، كما يوافق أفراد مجتمع الدراسة وبشدة على السبل التي ساقها الباحثان لتطوير مهارات البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية، وقد أوصى الباحثان بعدد من التوصيات أبرزها ضرورة رفع مهارات ضباط شرطة مدينة الرياض في مجال البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية من خلال عقد دورات تأسيسية ومتقدمة لهم في الجامعات والمعاهد المتخصصة في المجال، ووضع حوافز مادية ومعنوية للمتميزين من الضباط في مجال البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

أجرى Williamson (2014) دراسة بعنوان **(تحديات ضبط مجرمي الإنترنت)**، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تحول دون ضبط مجرمي الإنترنت والقبض عليهم، وذلك بالرغم من تنوع تلك الجرائم، كما تهدف إلى معرفة دور الخبراء في مجال الشبكات المعلوماتية عند البحث عن المجرمين المعلوماتيين وتحديد الأدلة التي توجه الاتهام لهم ويستند عليها في القبض عليهم ومحاكمتهم، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هنالك قلة في موضوع تحديات ضبط مجرمي الإنترنت، وأن الأبحاث التي أجريت على الموضوع اقتصرت على معرفة التاريخ وكيفية الوصول وتحليل معلومات الحاسب الالي، ولم تكشف معلومات دقيقة عن النت العميق، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول الكيفية التي يتم بها ضبط مجرمي الإنترنت، والتعمق في اكتشاف المعلومات.

أجرى Hung chan (2000) دراسة بعنوان **(جرائم الكمبيوتر المسجلة المبلغ عنها والجرائم غير المسجلة غير المبلغ عنها)**، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الفروق بين جرائم الكمبيوتر المسجلة والجرائم غير المسجلة، ومعرفة لماذا كانت جرائم الكمبيوتر من الجرائم التي يصعب الإبلاغ عنها، ومعرفة أهم الأسباب التي تحول دون قيام الكثير من الضحايا بالإبلاغ عنها، وقد استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وقد استخدم الباحثان الملاحظة المباشر لسلوك البشر، بالإضافة إلى المقابلات، وقد توصل الباحثان إلى عدد من النتائج لعل أبرزها أنها تساعد في تحقيق أمن وأمان بيئة الإنترنت والأنشطة التي تتم من خلاله مثل التجارة المعلوماتية، كما أنها تساعد صناع القرار على تفعيل قوة القانون، علاوة على مساعدتها للفنيين والمتخصصين ومديري

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 642 6/27/19 11:28 AM

المؤسسات والشركات على مكافحة مشكلة سوء استخدام الكمبيوتر، ومن النتائج أيضا إمكانية صياغة إطار عمل لمعرفة الفروق بين الحالات التي يتم الإبلاغ عنها والحالات التي لم يتم الإبلاغ عنها في جرائم الكمبيوتر، وقد أوصى الباحثان بضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تساعد في إيجاد استراتيجيات لحل مشكلة عدم القيام بالإبلاغ عن جرائم الكمبيوتر.

أجرى Loper (2000) دراسة بعنوان **(جرائم قرصنة الكمبيوتر تحليلات كمية ونوعية)**، وهدفت هذه الدراسة إلى التعريف متفق عليه لقراصنة الكمبيوتر، كما هدفت إلى ملاحظة قراصنة الكمبيوتر ملاحظة مباشرة ورصدهم لعدم وجود آليات تقوم بذلك آنذاك، وقد استخدم الباحثان مصادر كمية ونماذج رياضية وطرق إحصائية لإيجاد نماذج ومؤشرات لأنشطة القراصنة منها تعريفات وسائل الإعلام من المصادر الجديدة، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان أنها قدمت ملفات للتعريف بقراصنة الكمبيوتر، وأشارت إلى كيفية قيامهم بتكوين مجموعات فيما بينهم لتبادل المعلومات والخبرات المتعددة، كما أنها قدمت أنشطة عبر الإنترنت باستخدام تحليلات النظرية المجذرة، وقد أوصت الدراسة بمواصلة الأبحاث العلمية في مجال الكشف وضبط قراصنة الكمبيوتر لكونه موجوداً في المجالات المتطورة والمتجددة بشكل سريع للغاية.

وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في النواحي الآتية:

- اختلاف مجتمع الدراسة وعينته حيث استهدفت هذه الدراسة العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية، فهم الأكثر قدرة على تحديد المعوقات التي تواجههم في مكافحة تلك الجرائم.
- استخدام الباحثان للمنهج الوصفي، وهو المنهج الأكثر ملائمة لتحديد معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية.
- استخدام الباحثان الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات حول معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة: استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي والمقارن نظراً لملاءمته طبيعة هذه الدراسة. حيث تم استقصاء آراء العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية حول معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 643 6/27/19 11:28 AM

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وهي جهاز الشرطة وجهاز الأمن الوقائي وجهاز المخابرات العامة.

عينة الدراسة:

قام الباحثان بتوزيع (150) استبانة على جميع العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية (الشرطة، الأمن الوقائي، المخابرات العامة)، تم اختيارهم بطريقة العينة المتيسرة من مجتمع الدراسة الكلي، وقد تم استرجاع (125) استبانة وهي شكلت العينة النهائية للدراسة، ويبين الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

جدول 1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة (الجهاز، المؤهل العلمي، الرتبة)

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الجهاز الأمني	الشرطة	56	44.8٪
	الامن الوقائي	31	24.8٪
	المخابرات	38	30.4٪
	المجموع	125	100٪
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	43	34.4٪
	دبلوم	22	17.6٪
	بكالوريوس	42	33.6٪
	دراسات عليا	18	14.4٪
	المجموع	125	100٪
الرتبة	مساعد أول فأقل	62	49.6٪
	ملازم – نقيب	41	32.8٪
	رائد فأعلى	22	17.6٪
	المجموع	125	100٪

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 644 6/27/19 11:28 AM

أداة الدراسة:

قام الباحثان بتصميم وتطوير الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وذلك بعد الاطلاع ومراجعة الأدب النظري والأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، وقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من قسمين:

القسم الأول: تضمن بيانات أولية عن الفرد الذي قام بتعبئة الاستبانة.

القسم الثاني: معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية مقسمة على ثلاث محاور وهي المعوقات المرتبطة بالجريمة المعلوماتية ذاتها وشملت (9) فقرات، والمعوقات المرتبطة بالمجني عليه وشملت (7) فقرات، والمعوقات المرتبطة بالتحقيق الجنائي وشملت (10) فقرات، هذا وقد اعتمد سلم ليكرت الخماسي ويبدأ بكبيرة جدا وتعطى(5) درجات، ثم كبيرة وتعطى (4) درجات، ثم متوسطة وتعطى (3) درجات، ثم قليلة وتعطى درجتين، ثم قليلة جدا وأعطى درجة واحدة، ويوضح جدول (2) مفتاح التصحيح للفقرات

جدول 2. مفتاح التصحيح، تم استخدام المقياس الخاص بدراسة (الحقباني، 2013) (العمر، 2002)

الرقم	المستوى	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 - 1.8	قليلة جدا
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1.81 – 2.6	قليلة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 2.61 - 3.4	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 3.41 – 4.2	كبيرة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 4.21 – 5	كبيرة جداً

صدق الأداة:

تم التأكد من صدق الأداة في الدراسة الحالية بعرضها على مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال، حيث تم إجراء بعض التعديلات على فقرات الأداة حسب ما اقترح المحكمون وكان هناك اتفاق بينهم على صلاحية الأداة للتطبيق.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 645 6/27/19 11:28 AM

ثبات المقياس:

قام الباحثان بحساب الثبات لأداة الدراسة بمحاورها الثلاث بطريقة الاتساق الداخلي، بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha، وقد جاءت النتائج كما هي واضحة في الجدول (3).

جدول 3. نتائج معامل ثبات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha

المقياس	عدد الفقرات	قيمة Alpha
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها	9	0.77
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالمجني عليه	7	0.75
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي	10	0.82
الدرجة الكلية معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية	26	0.88

ويتضح من الجدول (3) أن معاملات ثبات الاستبانة على المحاور الثلاث تراوحت بين (0.75-0.82) وفيما يتعلق بالثبات الكلي للاستبانة وصل إلى (0.88) وجميعها عالية وتفي بأغراض الدراسة الحالية.

إجراءات تطبيق الدراسة:

قام الباحثان بإجراءات الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- الرجوع إلى الأدب النظري ومراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة.
- القيام بحصر مجتمع الدراسة والمتمثل في العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وهي (جهاز الشرطة وجهاز الأمن الوقائي وجهاز المخابرات العامة).
- بناء وتطوير أداة الدراسة والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة
- توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة.
- جمع البيانات وتبويبها.
- استخدام برنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 646 6/27/19 11:28 AM

المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). حيث تم استخراج الأعداد، والنسب المئوية، والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى أفراد العينة، وقد فحصت فرضيات الدراسة عن طريق الاختبارات الإحصائية التحليلية الآتية: اختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way Analysis of Variance). كما واستخدم الباحثان معامل الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة.

نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية والمتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحثان الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة والدرجة الكلية للمحور لمعرفة معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية المتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها، وذلك كما هو واضح في جدول (4).

جدول 4. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها.

الترتيب	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
2	سهولة محو الدليل أو تدميره في زمن قصير جدا	4.30	0.76	كبيرة جدا
8	افتقاد أثار الجريمة المعلوماتية أكثر من افتقاد أثار الجريمة التقليدية	2.95	1.02	متوسطة
7	غياب الدليل المرئي المادي الممكن فهمه بالقراءة	2.98	1.16	متوسطة

1-16 .indd 647 6/27/19 11:28 AM

4	صعوبة الوصول إلى الدليل الرقمي في الجريمة المعلوماتية	3.45	1.19	**كبيرة**
9	الضخامة البالغة لكم المعلومات والبيانات المتعين فحصها	2.83	1.05	متوسطة
1	البعد الجغرافي بين مرتكب الجريمة والضحية	4.49	0.66	**كبيرة جدا**
3	قلة المتخصصين الجنائيين في مجال الجرائم المعلوماتية	4.14	0.94	**كبيرة**
5	ضعف الحماية الأمنية للمعلومات الرقمية الهائلة	3.26	0.97	متوسطة
6	عدم المعرفة بمكونات الجريمة المعلوماتية من قبل بعض الأطراف المعنية	3.17	1.04	متوسطة
الدرجة الكلية للمعوقات المرتبطة بالجريمة المعلوماتية ذاتها		**3.51**	**0.42**	**كبيرة**

يتضح من الجدول السابق (4) أن الدرجة الكلية لمعوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية المتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها كانت كبيرة حيث بلغ الوسط الحسابي (3.51) بانحراف معياري (0.42)، وتبين النتائج أن أكبر المعيقات تمثلت بدرجة كبيرة جدا في: «البعد الجغرافي بين مرتكب الجريمة والضحية» يليها وبدرجة كبيرة جدا «سهولة محو الدليل أو تدميره في زمن قصير جدا»، في حين كانت أقل المعيقات هي «الضخامة البالغة لكم المعلومات والبيانات المتعين فحصها» وبدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أهمية مسرح الجريمة في العثور على الأدلة المادية للجريمة، فابتعاد المجرم عن مسرح الجريمة يشكل عائقا للمحققين من العثور على أدلة مادية في المسرح، فعندما يكون المجرم في موقع ارتكاب الجريمة غالبا ما يترك أثارا تدل على شخصيته، وبالتالي يعتبر البعد الجغرافي بين مرتكب الجريمة والضحية من أكبر

1-16 .indd 648 6/27/19 11:28 AM

المعوقات التي تتعلق بالجريمة ذاتها، وفي نفس الاتجاه يعتبر سهولة محو الدليل المادي من المعوقات التي تساهم في صعوبة تحديد شخصية الجاني، أما فيما يتعلق بالضخامة البالغة لكم المعلومات والبيانات المتعين فمن الطبيعي أن لا تشكل عائقا كبيرا في التحقيق في الجرائم المعلوماتية كون الأجهزة الأمنية تمتلك كادر قادر على التعامل مع تلك البيانات.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية والمتعلقة بالمجني عليه من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحثان الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة والدرجة الكلية للمحور لمعرفة معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية المتعلقة بالمجني عليه، وذلك كما هو واضح في جدول (5).

جدول 5. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالمجني عليه.

الترتيب	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
5	عدم إدراك خطورة الجرائم المعلوماتية من قبل المسؤولين بالمؤسسات	3.17	1.13	متوسطة
4	عدم إدراك خطورة الجرائم المعلوماتية من قبل المواطنين	3.28	1.04	متوسطة
6	عدم تركيز الشركات على الجانب الأمني عند طرح البرامج والأجهزة وملحقاتها	3.03	0.99	متوسطة
1	الإحجام عن الإبلاغ عن الجرائم المعلوماتية من قبل المواطنين	4.24	1.04	**كبيرة جدا**
3	إغفال جانب التوعية لإرشاد المستخدمين إلى خطورة الجرائم المعلوماتية	3.50	1.05	**كبيرة**

1-16 .indd 649 6/27/19 11:28 AM

2	انتشار التكنولوجيا الحديثة بين المواطنين بشكل كبير	3.76	1.04	**كبيرة**
7	عدم وعي المواطنين بالطرق السليمة والآمنة عند استخدام الحاسوب	2.75	1.04	متوسطة
الدرجة الكلية للمعوقات المرتبطة بالمجني عليه		**3.39**	**0.39**	**متوسطة**

يتضح من الجدول السابق (5) أن الدرجة الكلية لمعوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية المتعلقة بالمجني عليه كانت متوسطة حيث بلغ الوسط الحسابي (3.39) بانحراف معياري (0.39)، وتبين النتائج أن أكبر المعوقات تمثلت بدرجة كبيرة جدا في: «الإحجام عن الإبلاغ عن الجرائم المعلوماتية من قبل المواطنين « يليها وبدرجة كبيرة «نتشار التكنولوجيا الحديثة بين المواطنين بشكل كبير «، في حين كانت أقل المعيقات هي» عدم وعي المواطنين بالطرق السليمة والآمنة عند استخدام الحاسوب « بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثان تلك النتيجة إلى أهمية الإبلاغ عن الجرائم ودورها في الكشف عن الجرائم، فالتبليغ عن الجريمة يعتبر الخطوة الأولى في التحقيق عن الجريمة، فبدون وجود بلاغ من الصعب البدء في التحقيق، كما أن إحجام المواطنين عن الإبلاغ يعطي الدافعية للمجرمين لتكرار تلك الجرائم مرة أخرى لعدم معاقبتهم عليها في المرة الأولى، كما ساهمت انتشار التكنولوجيا بين المواطنين إلى زيادة عدد الجرائم الإلكترونية حيث أصبحت أداة تلك الجرائم بمتناول الجميع الأطفال قبل الكبار، وهذا ما يزيد من صعوبة التحقيق في تلك الجرائم، ومن جهة أخرى يعتبر عدم وعي المواطنين بالطرق السليمة والامنة عند استخدام الحاسوب من أكثر العوامل التي تؤدي إلى زيادة تلك الجرائم، ففي الغالب ما يتم استخدام التكنولوجيا من قبل المواطنين دون علم أو معرفة، وإنما بدافع التواصل مع الآخرين غالبا.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 650 6/27/19 11:28 AM

ثالثا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحثان الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة والدرجة الكلية للمحور لمعرفة معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية المتعلقة بالتحقيق الجنائي، وذلك كما هو واضح في جدول (6).

جدول 6. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي.

الترتيب	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
4	نقص المهارة الفنية المطلوبة للتحقيق في الجرائم المعلوماتية	4.01	1.04	كبيرة
3	عدم توفر المعرفة بأساليب ارتكاب الجرائم المعلوماتية	4.19	0.79	كبيرة
7	ارتفاع تكاليف جمع الأدلة في الجرائم المعلوماتية	3.82	1.20	كبيرة
9	تنوع المجالات التقنية وتوسعها بكل تسارع ودخولها في جميع مناحي الحياة	2.42	1.19	قليلة
6	عدم التنسيق بين الأجهزة الأمنية في مكافحة الجرائم المعلوماتية	3.92	1.06	كبيرة
8	عدم الاهتمام بمتابعة المستجدات في مجال الجرائم المعلوماتية من قبل المحققين	2.50	1.17	قليلة
5	عدم وجود وحدة تحقيق أو قسم خاص متفرغة للتحقيق في الجرائم المعلوماتية	3.93	0.84	كبيرة

1-16 .indd 651 6/27/19 11:28 AM

1	قلة الخبرة في مجال التحقيق في الجرائم المعلوماتية	4.29	0.89	**كبيرة جدا**
10	عدم وجود تشريعات رادعة وتساعد على سرعة التحقيق في الجرائم المعلوماتية	2.23	1.21	**قليلة**
2	قلة البرامج والأدوات التقنية المخصصة للمساعدة في عملية التحقيق الجنائي	4.22	0.99	**كبيرة جدا**
الدرجة الكلية للمعوقات المرتبطة بالتحقيق الجنائي		**3.55**	**0.32**	**كبيرة**

يتضح من الجدول السابق (6) أن الدرجة الكلية لمعوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية المتعلقة بالتحقيق الجنائي كانت كبيرة حيث بلغ الوسط الحسابي (3.55) بانحراف معياري (0.32)، وتبين النتائج أن أكبر المعوقات تمثلت بدرجة كبيرة جدا في: « قلة الخبرة في مجال التحقيق في الجرائم المعلوماتية « يليها وبدرجة كبيرة جدا « قلة البرامج والأدوات التقنية المخصصة للمساعدة في عملية التحقيق الجنائي «، في حين كانت أقل المعوقات هي « عدم وجود تشريعات رادعة وتساعد على سرعة التحقيق في الجرائم المعلوماتية « بدرجة قليلة.

ويعزو الباحثان تلك النتائج إلى أهمية الخبرة في التحقيق، فعادة ما يتم إسناد مهمة التحقيق في الجرائم إلى الأشخاص الأكثر خبرة، وفيما يتعلق في التحقيق في الجرائم الإلكترونية فإنها تحتاج إلى أشخاص ذوي خبرة ومتخصصين في هذا المجال، وكون الجرائم الإلكترونية من الجرائم المستحدثة، فهنالك ما زالت أساليب ارتكاب تلك الجرائم موجودة ولم يتم اكتشافها من قبل المحققين مما يزيد من صعوبة التحقيق في تلك الجرائم التي تتطلب أشخاص ذوي خبرة وتجربة طويلة في هذا المجال، كما لا تتوفر في الأجهزة الأمنية البرامج والأدوات التي يستطيع من خلالها المحققين التحقيق في الجرائم المعلوماتية وخصوصا إذا تضمنت أساليب جديدة، أما عدم وجود تشريعات رادعة وتساعد على سرعة التحقيق في الجرائم المعلوماتية فإنها تعتبر من أقل المعوقات وذلك لصدور قانون الجرائم الإلكترونية رقم (6) لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية، والذي يتضمن عقوبات رادعة لمرتكبي تلك الجرائم.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 652 6/27/19 11:28 AM

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجهاز، المؤهل العلمي، الرتبة)؟

وقد انبثق عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية تعزى لمتغير الجهاز.

وللإجابة عن هذا الفرضية تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية تبعاً لمتغير الجهاز، وذلك كما هو واضح في الجدول(7).

جدول 7. الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير الجهاز.

المحور	الجهاز	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها	الشرطة	56	3.51	0.40
	الأمن الوقائي	31	3.39	0.41
	المخابرات	38	3.60	0.44
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالمجني عليه	الشرطة	56	3.39	0.37
	الأمن الوقائي	31	3.36	0.40
	المخابرات	38	3.42	0.42
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي	الشرطة	56	3.53	0.34
	الأمن الوقائي	31	3.50	0.32
	المخابرات	38	3.64	0.29

يتضح من جدول (7) وجود تقارب في الأوساط الحسابية لمعوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بكل من (الجريمة المعلوماتية ذاتها، والمجني عليه، والتحقيق الجنائي) تبعاً لمتغير الجهاز. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) كما هو وارد في الجدول (8).

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 653 6/27/19 11:28 AM

جدول 8. نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق، تبعا لمتغير الجهاز

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها	بين المجموعات	.744	2	.372	2.169	.119
	خلال المجموعات	20.922	122	.171		
	المجموع	21.666	124			
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالمجني عليه	بين المجموعات	.057	2	.029	.186	.831
	خلال المجموعات	18.765	122	.154		
	المجموع	18.822	124			
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي	بين المجموعات	.393	2	.196	1.916	.152
	خلال المجموعات	12.498	122	.102		
	المجموع	12.891	124			

يتضح من نتائج الجدول (8) قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بكل من (الجريمة المعلوماتية ذاتها، والمجني عليه، والتحقيق الجنائي) تبعاً لمتغير الجهاز.

ويعزو الباحثان تلك النتيجة إلى عدم وجود اختلاف في المهام التي تقوم بها الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بمكافحة الجرائم المعلوماتية، فجهاز الشرطة والمخابرات والأمن الوقائي يقومون بنفس المهام وبنفس الاليات والإجراءات، فالأجهزة الثلاث تتضمن وحدات وأقسام خاصة لمكافحة الجرائم المعلوماتية.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام

1-16 .indd 654 6/27/19 11:28 AM

الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية تعزى متغير المؤهل العلمي

وللإجابة عن هذا الفرضية تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول(9).

جدول 9. الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

المحور	المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها	ثانوية عامة فأقل	43	3.49	0.45
	دبلوم	22	3.56	0.43
	بكالوريوس	42	3.53	0.42
	دراسات عليا	18	3.43	0.34
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالمجني عليه	ثانوية عامة فأقل	43	3.33	0.40
	دبلوم	22	3.35	0.38
	بكالوريوس	42	3.47	0.39
	دراسات عليا	18	3.40	0.35
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي	ثانوية عامة فأقل	43	3.48	0.36
	دبلوم	22	3.55	0.25
	بكالوريوس	42	3.65	0.30
	دراسات عليا	18	3.51	0.32

يتضح من جدول(9) وجود تقارب في الأوساط الحسابية لمعوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بكل من (الجريمة المعلوماتية ذاتها، والمجني عليه، والتحقيق الجنائي) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) كما هو وارد في الجدول (10).

1-16 .indd 655 6/27/19 11:28 AM

جدول 10. نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق، تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها	بين المجموعات	.211	3	.070	.396	.756
	خلال المجموعات	21.455	121	.177		
	المجموع	21.666	124			
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالمجني عليه	بين المجموعات	.504	3	.168	1.110	.348
	خلال المجموعات	18.318	121	.151		
	المجموع	18.822	124			
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي	بين المجموعات	.643	3	.214	2.118	.101
	خلال المجموعات	12.248	121	.101		
	المجموع	12.891	124			

يتضح من نتائج الجدول (10) قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بكل من (الجريمة المعلوماتية ذاتها، والمجني عليه، والتحقيق الجنائي) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

ويعزو الباحثان تلك النتيجة إلى حاجة الأجهزة الأمنية إلى أشخاص يتمتعون بالخبرة في التحقيق في الجرائم المعلوماتية، بغض النظر عن المؤهلات العلمية لديهم، فالمؤهلات العلمية لا تساهم في بعض الأحيان في حل تلك المشكلات العملية كون المؤهلات العلمية في الوقت الحالي تقتصر على الجانب النظري فقط دون إكساب الخريجين المهارات العملية اللازمة لهم.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 656 6/27/19 11:28 AM

-3لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) نحو معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية تعزى متغير الرتبة

وللإجابة عن هذه الفرضية تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية تبعاً لمتغير الرتبة، وذلك كما هو واضح في الجدول(11).

جدول 11. الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير الرتبة.

المحور	الرتبة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها	مساعد أول فأقل	62	3.47	0.46
	ملازم – نقيب	41	3.57	0.33
	رائد فأعلى	22	3.47	0.43
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالمجني عليه	مساعد أول فأقل	62	3.37	0.39
	ملازم – نقيب	41	3.41	0.39
	رائد فأعلى	22	3.40	0.41
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي	مساعد أول فأقل	62	3.65	0.34
	ملازم – نقيب	41	3.47	0.28
	رائد فأعلى	22	3.45	0.27

يتضح من جدول(11) وجود تقارب في الأوساط الحسابية لمعوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بكل من (الجريمة المعلوماتية ذاتها، والمجني عليه، والتحقيق الجنائي) تبعاً لمتغير الرتبة. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) كما هو وارد في الجدول (12).

1-16 .indd 657 6/27/19 11:28 AM

جدول 12. نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق، تبعا لمتغير الرتبة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها	بين المجموعات	.245	2	.122	.697	.500
	خلال المجموعات	21.421	122	.176		
	المجموع	21.666	124			
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالمجني عليه	بين المجموعات	.043	2	.021	.140	.870
	خلال المجموعات	18.779	122	.154		
	المجموع	18.822	124			
معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي	بين المجموعات	1.034	2	.517	5.320	006.*
	خلال المجموعات	11.857	122	.097		
	المجموع	12.891	124			

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (12) قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بكل من (الجريمة المعلوماتية ذاتها، والمجني عليه) تبعاً لمتغير الرتبة. في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي.

ولمعرفة لصالح من كانت الفروق، تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين الأوساط الحسابية كما هو مبين في الجدول رقم (13)

1-16 .indd 658 6/27/19 11:28 AM

جدول 13. نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين الأوساط الحسابية لمتغير الرتبة

مكان الإقامة	مساعد أول فأقل	ملازم – نقيب	رائد فأعلى
مساعد أول فأقل		*006.	*015.
ملازم – نقيب			868.
رائد فأعلى			

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

يتضح من نتائج الجدول (13) أن الفروق كانت بين رتبة مساعد أول فأقل ورتبة ملازم-نقيب ولصالح رتبة مساعد أول فأقل، كما يوجد فروق بين رتبة مساعد أول فأقل ورتبة رائد فأعلى ولصالح رتبة مساعد أول فأقل. بمعنى أن معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بالتحقيق الجنائي عند رتبة مساعد أول فأقل أكبر منها عند رتبة ملازم-نقيب ورتبة رائد فأعلى، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائياً.

ويعزو الباحثان تلك النتيجة إلى قلة الخبرة والتجربة لدى العاملين في وحدات مكافحة الجرائم المعلوماتية والذي رتبتهم أدنى من مساعد أول، وذلك لقصر فترة خدمتهم في الجهاز الأمني أو عدم امتلاكهم تجربة في مكافحة تلك الجرائم.

التوصيات:

في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها يوصي الباحثان بما يأتي:

- وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية للمتميزين من الضباط المتخصصين في التحري والكشف عن الجرائم المعلوماتية.
- انضمام فلسطين إلى الاتفاقات الدولية الخاصة بمكافحة الجرائم المعلوماتية كاتفاقية بودابست.
- تعديل أحكام قرار بقانون رقم (16) لسنة 2017 بشان الجرائم الإلكترونية بما يتعلق بتشديد العقوبة على الجرائم المعلوماتية، وضرورة إيجاد تحديد تعريف دقيق للجرائم المعلوماتية في القرار بقانون.
- تدريب وتأهيل العاملين في أقسام مكافحة الجرائم المعلوماتية على مكافحة تلك الجرائم من خلال دورات تخصصية يتم عقدها داخل الجهاز أو من خلال دورات يتم عقدها بالشراكة مع الجامعات الفلسطينية أو من خلال إيفاد بعض العاملين إلى الخارج.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 659 6/27/19 11:28 AM

- تزويد الأجهزة الأمنية بالأدوات والأجهزة والبرامج التي تلزم في مكافحة الجرائم المعلوماتية.
- تشجيع المواطنين عن الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية وإعطاء المواطنين الضمانات التي تكفل سرية التحقيق في الجرائم المعلوماتية.
- قيام الأجهزة الأمنية في زيادة وعي المواطنين بمخاطر الجرائم المعلوماتية من خلال التنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي وخصوصا وزارة التربية والتعليم.
- استحداث برامج بكالوريوس ودراسات عليا متخصصة في الجرائم المعلوماتية لتزيد الأجهزة الأمنية بمتخصصين من جهة ولنشر الوعي بمخاطر تلك الجرائم من جهة أخرى.
- التنسيق بين الأجهزة الأمنية في مكافحة الجرائم المعلوماتية من خلال تبادل المعلومات والخبراء.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية

الكتب

إبراهيم، خالد ممدوح (2009)، الجرائم المعلوماتية، ط1، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

البقمي، ناصر بن محمد (2009)، جرائم المعلوماتية ومكافحتها في المملكة العربية السعودية، ط1، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

حجازي، عبد الفتاح (2007)، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي، ط1، القاهرة: دار الكتب القانونية.

الحسيناوي، علي جبار (2009)، جرائم الحاسوب والإنترنت، عمان: دار اليازوري.

الحلبي، خالد عياد (2011)، إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والإنترنت، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

رستم، هشام محمود فريد (2000)، الجوانب الإجرائية لجرائم المعلومات، القاهرة: مكتبة الآلات الحديثة.

قشقوش، هدى (1992)، جرائم الحاسب الإلكتروني في التشريع المقارن، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية.

مرعي، إسراء (2016)، الجرائم المعلوماتية الأهداف الأسباب طرق الجريمة ومعالجتها، المركز الديموقراطي العربي، المانيا.

موسى، مصطفى محمد (2009)، التحقيق الجنائي في الجرائم المعلوماتية، ط1،القاهرة: مطابع الشركة.

المويشير، تركي (2012)، بناء نموذج أمني لمكافحة الجرائم المعلوماتية وقياس فاعليته، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

1-16 .indd 660 6/27/19 11:28 AM

الرسائل الجامعية

بحر، عبد الرحمن (1999)، معوقات التحقيق في جرائم الإنترنت، رسالة ماجستير: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الحقباني، رايز (2013)، مهارات البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية لدى ضباط شرطة مدينة الرياض، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الزارع، ماجد (2014)، الركن المادي في الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي دراسة تأصيلية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الزهراني، سعيد (2013)، أنظمة الجرائم المعلوماتية في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الشهري، حسن (2009)، نحو قانون دولي موحد لمكافحة الجرائم المعلوماتية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

شهوان، وسيم (2018)، دور المؤسسة الأمنية في الوقاية من الجرائم المستحدثة في الضفة الغربية من وجهة نظر ذوي الاختصاص، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

عاقلي، فضيلة (2017)، الجريمة المعلوماتية وإجراءات مواجهتها من خلال التشريع الجزائري، مؤتمر الجرائم المعلوماتية، بيروت.

العتيبي، سليمان (2016)، دور البحث الجنائي في الكشف على الجرائم المعلوماتية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

القحطاني، عبدالله (2014)، تطوير مهارات التحقيق الجنائي في مواجهة الجرائم المعلوماتية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Carter, d & Katz, a (1996), computer crime, an emeraging challenge for law enforcement.

Cowens, b&Miora, M (2002), computer emergency Quick response team, computer security handbook.

Kelly, harris (1995), computer crime , Boston, cyberage book.

Smith, Russsell (2001), computer crime, crisis or beatup, converd by university of Melbourne, Melbourne.

Stephenson, peter (2000), investigating computer related crime, boca raton, florida, crc press.

Thompson, david (1991), Investigative skills for the 1990s and beyond, paper presented at conference: asia pacific police.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 661 6/27/19 11:28 AM

The Obstacles to Combating Cybercrimes in the West Bank from the Point of View of the Employees of Cybercrimes Department in Security Services

Issam Husni Al-Atrash

Faculty of Law - Alistiqlal University

Jericho - Palestine

Mohamed Assaf

Faculty of Humanities - Alistiqlal University

Jericho - Palestine

Abstract:

The aim of this study is to identify the obstacles to combating cybercrime in the West Bank in relation to cybercrime itself, the victim and the criminal investigation from the point of view of the employees in the departments of cybercrimes in security services. The study was conducted on the employees of the cybercrimes departments in security services. The sample consisted of 125 persons who were selected from the available study society. The researchers used the questionnaire tool to gather information. The questionnaire consisted of 26, verified the validity and reliability of the tool and addressed the data of the study statistically. The study found the following results: the obstacles to combating cybercrimes related to cybercrime itself were very high with a mean average of 3.51; while the obstacles to combating cybercrimes related to the victim reached a medium degree, where the mean average was 3.39. The degree of obstacles to combating cybercrime related to criminal investigation was significant, with the mean average of 3.55. In light of the results of the study, the researchers came up with a number of recommendations, most notably the need to train and qualify the employees of cybercrimes departments in security services, the need for coordination between security services to combat these crimes, and encouraging citizens to report this kind of crimes.

Keywords: Cybercrimes, Security Services, West Bank, Combat.

□□□□ □□□□□□□ 1-16 .indd 662 6/27/19 11:28 AM